

مقدمة من المعلوم ان الجريمة تتكون من الركن الشرعي للجريمة و الركن الثاني هو الركن المادي و الركن الثالث الركن المعنوي للجريمة وهو الحالة النفسية والذهنية للفاعل أثناء اقترافه للجريمة . الركن المعنوي . يعتبر الركن المعنوي أحد أهم عناصر الجريمة التي لا يمكن استناد المسؤولية الجزائية لمرتكبها دون إثباتات درجة الاستعداد النفسي لديه، إلا أن الطابع المعنوي لهذا العنصر جعل مهمة إثباته صعبة، بالإضافة إلى صعوبة التمييز بين صوره أيضاً، أي بين العمد وصوره من جهة والخطأ غير العمدي وصوره من جهة أخرى. ويتخذ الركن المعنوي إحدى صورتين أساسيتين: إما صورة الخطأ العمدي: أي القصد الجنائي، القصد الجنائي: تعدد تعريفات الفقه للقصد الجنائي تستخلص منها أنه عبارة عن انصراف إرادة الجنائي إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها التي يتطلبها القانون . و صور متعددة تعبّر عنه . المطلب الأول: عناصر القصد الجنائي: الفرع الأول : انصراف إرادة الجنائي إلى ارتكاب الجريمة وقد أختلف الفقه حول ما إذا يكفي أن تنصرف إرادة الجنائي إلى ارتكاب الجريمة أم أنه يلزم أن تنصرف إرادة الجنائي إلى ارتكاب الجريمة وإلى تحقيق النتيجة الضارة أيضاً وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور نظريتين في تحديد القصد و هما: نظرية التصور: يرى أنصار هذه النظرية أنَّ القصد الجنائي يمثل حفائق النفس البشرية، فإنَّ إرادة الإنسان هي التي تدفعه إلى إثيان حركة عضلية معينة تمثل تصميمه الإجرامي سواء تحققت النتيجة أو لم تتحقق. نظرية الإرادة يرى أنصار هذه النظرية أنَّ القصد الجنائي يستلزم أن تتجه إرادة الجنائي إلى ارتكاب الفعل الإجرامي وأيضاً إلى تحقيق النتيجة المطلوبة و على ذلك أنَّ القصد الجنائي يتطلب توافر الإرادة لدى الجنائي، فإذا انتفت الإرادة انعدمت المسؤولية الجنائية في جمع الجرائم عمدية كانت أم غير عمدية . الفرع الثاني : علم الجنائي بتوافر أركان الجريمة غير التي يتطلبها القانون بمعنى أن يحيط الجنائي بجميع الواقع التي يتطلبها القانون لقيام الجريمة بكل أركانها . ويعتبر من الواقع التي تدخل في تكوين الجريمة ، و التي يتطلب القانون علم الجنائي بها حتى يتوافر القصد الجنائي لديه ما يلي : 1. العلم بموضوع الحق المعتمد عليه 2. العلم بزمان ارتكاب الفعل الإجرامي أو مكانه 3. العلم ببعض الصفات في الجنائي 4. العلم ببعض الصفات في المجنى عليه 5. العلم بالظروف المشدّد الذي يغير من وصف الجريمة صور القصد الجنائي : تعدد صور القصد الجنائي من حيث مداها في كل صوره فيه مع تواره في جميعها . فقد يكون القصد الجنائي عاماً أو خاصاً ، وقد يكون مباشراً أو غير مباشراً ، وقد يكون محدوداً ، أو غير محدود: الفرع الأول: القصد العام و القصد الخاص : أولاً : القصد العام و يقصد به انصراف إرادة الجنائي إلى ارتكاب الجريمة مع توافر العلم بأركان التي يتطلبها القانون . و يعتبر القصد العام لازماً لقيام المسؤولية الجنائية في جميع الجرائم العمدية ، و ينحصر في حدود تحقيق الغرض من الجريمة و لا تميز بغيره ذلك أنَّ القانون يكتفي بربط القصد الجنائي بالغرض الذي يسعى الجنائي إلى تحقيقه بصرف النظر عن الباحث الذي دفعه إلى ارتكاب الجريمة. ثانياً : القصد الجنائي الخاص قد يتطلب القانون أن يتوافر في بعض الجرائم إلى جانب القصد الجنائي العام الباعث على ارتكابها و يسمى هذا الباعث بالباعث الخاص أو القصد الجنائي الخاص ، و يقصد بالباعث الدافع النفسي لتحقيق سلوك معين بالنظر إلى غاية محددة . الفرع الثاني : القصد المباشر والقصد غير المباشر أولاً : القصد الجنائي المباشر و يقصد به أن "تنصرف إرادة الجنائي إلى ارتكاب الجريمة مع علمه بتوافر أركانها القانونية ، و اعتقاده اليقيني بأنَّ نتيجة محررة بعينها يقصد بها ستحقق" . ومثال القصد الجنائي المباشر أن يطلق الجنائي النار على خصمه بهدف قتله ، فإنَّ الجنائي في هذا المثال يتوقع نتيجة محددة بعينها و هي إزهاق روح المجنى ثانياً : القصد الجنائي غير المباشر و مثال ذلك أن يعمد الجنائي إلى ضرب المجنى عليه ، و أن يؤدي هذا الضرب إلى وفاته ، ففي هذا المثال أقدم الجنائي على فعل الضرب ، و لكن تحققت نتيجة أشد جسامـة مما قدر لجريـمته و لكن هذه النتيـجة كانت في نظر الجنـائي مـمـكـنة الـوقـوع ، فيكون القـصد الـذـي توافـر لـديـه هو القـصد غيرـ المـباـشر أوـ الـاحـتمـالي ، فيـسـأـل جـنـائـياً عنـ جـنـاهـة ضـربـ أـخـطـرـ إـلـىـ الموـتـ . الفـرعـ الثـالـثـ : أـولاـ : القـصدـ الجنـائـيـ المـحـدـودـ يـقـصـدـ بـهـ أـنـ تـنـصـرـفـ إـرـادـةـ الجنـائـيـ إـلـىـ إـحـدـاثـ نـتـيـجـةـ مـعـيـنـةـ وـ عـقـدـ العـزـمـ عـلـىـ ذـلـكـ أـنـ تـدـبـرـ مـوـضـعـ الـجـرـيمـةـ . وـ مـثـالـهـ أـنـ يـطـلـقـ الجنـائـيـ النـارـ عـلـىـ شـخـصـ مـعـيـنـ يـقـصـدـ قـتـلـهـ . فـفـيـ هـذـاـ مـثـالـ تـحـدـدـ مـوـضـعـ الـجـرـيمـةـ ، وـ بـالـتـالـيـ تـحـدـدـ قـصـدـ الجنـائـيـ . ثـانـياـ : القـصدـ الجنـائـيـ غـيرـ المـحـدـودـ يـقـصـدـ بـهـ أـنـ تـنـصـرـفـ إـرـادـةـ الجنـائـيـ إـلـىـ اـرـتـكـابـ الـجـرـيمـ غـيرـ مـبـالـ بـمـاـ تـحـدـثـ مـنـ نـتـائـجـ ، فـالـجـنـائـيـ يـقـبـلـ سـلـفـ أـنـ تـقـعـ أـيـةـ نـتـيـجـةـ يـرـتـبـهاـ نـشـاطـهـ الإـجـرـامـيـ . وـ مـثـالـهـ أـنـ يـطـلـقـ الجنـائـيـ النـارـ عـلـىـ تـجـمـعـ مـنـ النـاسـ يـقـصـدـ أـنـ يـقـتـلـ مـنـهـمـ أـيـ عـدـ مـمـكـنـ ، أـيـ دـونـ تـحـدـيدـ لـمـوـضـعـ الـجـرـيمـةـ ، وـ بـالـتـالـيـ يـكـونـ قـصـدـ الجنـائـيـ غـيرـ مـحـدـدـ . صـورـةـ الـخـطـأـ غـيرـ عـمـدـيـ الـبـحـثـ الثـانـيـ : يـعـتـرـفـ الـخـطـأـ غـيرـ عـمـدـيـ صـورـةـ مـنـ صـورـتـيـ الرـكـنـ المـعـنـويـ لـلـجـرـيمـةـ . وـ قـدـ تـكـوـنـ الـجـرـيمـةـ غـيرـ عـمـدـيـ تـقـومـ عـلـىـ مـجـرـدـ توافـرـ الـخـطـأـ . وـ يـقـصـدـ بـالـخـطـأـ غـيرـ عـمـدـيـ التـصـرـفـ الـذـيـ لاـ يـتـفـقـ مـعـ الـحـيـطـةـ الـتـيـ تـتـطـلـبـهاـ الـحـيـاةـ الـاجـتمـاعـيـةـ . وـ قـدـ يـقـعـ الـخـطـأـ غـيرـ عـمـدـيـ باـعـتـبارـهـ يـكـونـ الرـكـنـ المـعـنـويـ فـيـ الـجـرـائـمـ غـيرـ عـمـدـيـ ، وـ الـخـطـأـ غـيرـ عـمـدـيـ باـعـتـبارـهـ الرـكـنـ المـعـنـويـ

في الجرائم العمدية أركان و صور لفرضها فيما يلي : المطلب الأول : الفرع الأول : الإخلال بواجبات الحيطة و الحذر يكتفي القانون بالإشارة إلى الواقعه المجرمة بفعل الإهمال ، دون بيان للتصرفات التي تعد إهاماً أو تنتهي على عدم الحيطة ، الأمر الذي فتح المجال لاجتهاد الفقه الذي تبني بعضهم المعيار الشخصي و يرى أنصاره أنه يجب أن ينظر إلى الشخص المنسوب إليه الخطأ و إلى ظروفه الخاصة ' فإذا تبين أن سلوك الشخص المفضي للجريمة كان من الممكن تفاديه بالنظر إلى صفاته و ظروفه عرّ مخطئاً . ذلك أنه لا يمكن أن يطالب شخص بقدر من الحيطة و الذكاء يفوق ما تحتمله ظروفه الاجتماعية و في حدود ثقافته و سنه و حيويته . و يتبنى بعض الأخر المعيار الموضوع و يرى أنصاره وجوب المقارنة بين ما صدر عن الشخص المعتبر مخطئاً و بين ما كان يمكن أن يصدر عن شخص آخر متوسط الحذر و الحيطة لا يمكن أن يقع فيما وقع فيه الجاني ، عد هذا الأخير مهملاً أو مخطئاً و يسأل جنائياً. الفرع الثاني :